

الواقع الاقتصادي في تونس يكشف هشاشة خطة الإنقاذ

خارطة إصلاح تشوبها التناقضات بين ترشيح الإنفاق وتوفير الدعم للقطاعات المتعثرة

تتربق الأوساط الاقتصادية في تونس على مضض بدء الحكومة الجديدة في إنعاش الاقتصاد، خصوصا مع تقلص هامش زمن الإصلاح بالنظر إلى عمق الضغوط والتحديات، لكن وعود الحكومة تصطبغ بجبل من الشكوك نظرا لغياب المقومات الواقعية في ظل وضع معقد سياسيا واجتماعيا.

سناء عدوني
صحافية تونسية



ومن ضمن أولوياته، بنوي المشيشي بدء حوار مع المانحين الدوليين ضمن خطته لتعبئة الموارد المالية لدعم موازنة الدولة، إلى جانب مراجعة الإنفاق العام للدولة، ودعم المؤسسات المتضررة من جائحة كورونا، وإصلاح الإدارة وتعزيز نظام العمل عن بعد. وأوضح رئيس الحكومة أن حكومته ستعمل على حماية القدرة الشرائية للمواطنين وإعادة توجيه الدعم لمستحقه وضرب الاحتكار، وحماية الفئات الهشة حتى انتهاء جائحة كورونا ومقاومة الفقر. وقال المشيشي، في كلمته أمام نواب البرلمان، إن "الأرقام والمؤشرات لا تبعث على الأمل، وبينها حجم الاقتراض السنوي البالغ حوالي 15 مليار دينار (5.5 مليار دولار) وبلوغ مجمل الدين 80 مليار دينار بنهاية السنة الجارية". وأوضح أنه "من المتوقع أن تبلغ خدمة الدين العمومي في 2021 أكثر من 14 مليار دينار، وهو ضعف النفقات المخصصة للتنمية ما يعني تخلي الدولة عن دورها الأساسي في هذا المجال". كما لفت إلى تراجع نسب الاستثمار والإدخار وتقلص نسب الاستثمار وزيادة عدد العاطلين في صفوف حاملي الشهادات العليا.

وتعليقا على هذه الخطة الاقتصادية قال الخبير الاقتصادي فهد تريمش في تصريح خاص لـ "العرب"، إن "أولويات العمل التي قدمها رئيس الحكومة منقوصة حيث لم تتضمن أهدافا واضحة ومرقمة وإنما جاءت كتواصل للوعود التي أطلقتها الحكومات المتعاقبة". وأشار إلى أن "الحديث عن تزييف المالية العمومية وضرورة وقف يستدعي بالضرورة سياسة تقشفية لإعادة التوازن، تمت الإشارة إليها بالتلميح فقط عند الحديث عن ترشيح الإنفاق العمومي". واعتبر تريمش أن "الأولويات المطروحة تضمنت عدة نقاط مكلفة للميزانية مثل دعم المؤسسات المتضررة

تونس - لم تبدد خطة الإنقاذ الحكومية التي أعلنها رئيس الحكومة الجديد في تونس هشام المشيشي مخاوف التونسيين بقدر ما فاقمت الشكوك حول المقومات الواقعية لهذه الخطة في ظل وضع اقتصادي على محك الاضطرابات السياسية والاجتماعية. وحدد هشام المشيشي خمس أولويات في برنامج عمل حكومته لإنقاذ الاقتصاد الوطني خلال كلمة في جلسة عامة أمام البرلمان التونسي توجهت حصول حكومته على الثقة يوم 1 سبتمبر الجاري.

وقال رئيس الحكومة التونسية إن "حكومته ستعمل على إيقاف تزييف المالية العمومية عبر استعادة الإنتاج، خاصة في قطاعات حيوية مثل الطاقة والفوسفات، وهي قطاعات تواجه احتجاجات اجتماعية متواترة وتعطيلا للإنتاج منذ سنوات".

تساؤلات حول مدى قدرة تونس على الحصول على تمويلات خارجية بشروط ميسرة دون إقبال الميزانية بأعباء إضافية

وخلف إعلان رئيس الحكومة عن خطته جدلا واسعا داخل الأوساط الاقتصادية والشعبية. وقال خبراء ومحللون لـ "العرب" إن خارطة الإصلاح الاقتصادي تضمنت العديد من التناقضات في ما يتعلق ببند وقف أنفلات المالية العمومية وسبل توفير السيولة لدعم القطاعات المتعثرة، ما يجعلها خطة هشة وغير خاضعة لمعايير واقعية.



تدهور القدرة الشرائية

ما إذا ستكون فعلا حكومة الإنقاذ كما يجب وتريد أن تكون". وبلغ عجز ميزان الطاقة لتونس نحو 1.71 مليون طن مكافئ لخط خلال موفى مايو 2020 مقابل عجز بنحو 2.09 مليون طن مكافئ لخط خلال نفس الفترة من 2019، أي بتحسين بنسبة 18 في المئة، حسب نشرية لوضع الطاقة أصدرتها الوزارة في 7 يوليو 2020.

وتجمع آراء الخبراء والمتابعين للشأن التونسي على أن عدم الاستقرار السياسي وتداعيات الإغلاق بسبب كورونا يقللان من فرص إنعاش الاقتصاد التونسي ويقاومان من التحديات، في وقت تظهر المؤشرات حالة من عدم اليقين تسببت في تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية ما يراكم جبل الخسائر.

على دعم السياسة المالية بدفع الاستثمار الداخلي والخارجي، لخلق مواطن شغل وإعادة التوازن لميزان الدفعات الخارجية وبذلك تحسين وضعية تونس في السوق المالية الدولية.



فهد تريمش
الخطة لم تخرج عن مسار التعويل على الشركات التقليدية

ويخصوص تعطل إنتاج الطاقة والفوسفات، قال فهد تريمش إن "الموضوع لم يعد يحتمل الانتظار، وإن التعاطي معه منذ الأيام الأولى من عمر الحكومة سيحطي التوجه الفعلي حول

إضافية أخرى لم تعد تتحملها. وفي المجال الاجتماعي". ولفت إلى أن "الإشارة إلى تراجع مؤشرات الاستهلاك والإدخار، ومن ثم تم التأكيد على ضرورة مراجعة منظومة الدعم وترشيده، لم يتطرق إلى ما يعنيه ذلك من تراجع في مستوى الدخل المتاح لدى الطبقة الوسطى التي تمثل أغلبية المستهلكين". كما انتقد الخبير "غياب الحديث عن إجراءات للحد من البطالة التي تفاقمت أكثر منذ مارس 2020، وسبل الإحاطة بالعاطلين عن العمل ودعمهم وإعادة تأهيلهم". واستشر الخبير جمع حقيقتي المالية والتنمية والاستثمار على اعتباره مؤشرا إيجابيا لرؤية استراتيجية تقوم

من كورونا وضخ الأموال في المؤسسات العمومية العاجزة، وتحسين البنية التحتية، فضلا عن الاستثمارات التي تتطلبها رقمنة الإدارة دون أن يقابل ذلك طرح حلول عملية تكفي لتحمل هذه المصاريف الضرورية والطارئة". وأضاف لـ "العرب" أن "الحلول بدت تقليدية بالتعويل على الشركاء الاقتصاديين الخارجيين لتونس والمؤسسات المالية الدولية، وذلك رغم التأكيد على نقل حجم المديونية وخدمة الدين العمومي". وتساءل الخبير "هل بإمكان تونس في ظل الوضع المتردي الحالي الحصول على تمويلات خارجية بشروط ميسرة تمكنها من مجابهة تداعيات أزمة الاقتصادية دون إقبال الميزانية بأعباء

البحرين تعتزم القيام بجولة إصدار سندات

المصرفية) وسياتي بنك الخليج الدولي واتش.آس.بي.سي وبنك البحرين الوطني وستاندرد تشاترترد لترتيب اتصالات مع مستثمرين، الثلاثاء.

وتخطط البحرين لإصدار صكوك لأجل سبع سنوات وكذلك سندات تقليدية لأجل 12 عاما أو لأجل 30 سنة، وفقا لظروف السوق.

والبحرين حصلت على تصنيف بي+ من ستاندرد أند بورز وفيتش.

وقال دوج بيتكون رئيس استراتيجيات الائتمان في بنك رسالة "إن تكون هناك صعوبة في بيع الصكوك الأقصر اجلا لمستثمرين في المنطقة سيحدد المستثمرون الدوليون تسعير السندات لأجل 12 عاما وربما 30 عاما".

وتوقع خبير في الدخل الثابت أن تسعر الصكوك بعائد نسبته حوالي 4.5 في المئة، والسندات لأجل 12 عاما بحوالي 5.5 في المئة مضيضا أن نسبة توقعات بين المستثمرين بحصول البحرين على مساعدات إضافية من جيرانها في الخليج قريبا إذا لزم الأمر.

وقال "ربما يتم تسعير السندات لأجل 30 عاما عند حوالي 6.25 في المئة وهو أمر جيد لأن البحرين أصدرت صكوكا لأجل أربع سنوات في مايو من هذا العام عند ذلك المستوى".

وأظهرت أحدث البيانات تراجعا قياسي في إيرادات البحرين حيث يشهد البلد نقصا في الموارد وشحا في السيولة نظرا لانخفاض أسعار النفط.

المنامة - أظهرت وثيقة صادرة عن أحد البنوك الثلاثاء، أن البحرين عينت بنوكا لترتيب إصدار صكوك وسندات مرقمة بالدولار من عدة شرائح، وهو الإصدار الثاني هذا العام. وحصلت البحرين، المنتج الصغير للنفط، على حزمة إنقاذ مالي في عام 2018 بعشرة مليارات دولار من جيرانها الأثرياء لتفادي أزمة ائتمانية. وجمعت المملكة ملياري دولار في مايو لتقوية أوضاعها المالية التي عصفت بها تراجع أسعار النفط وأزمة فيروس كورونا.

وقال رافايل بيرتوني رئيس أسواق الدين في مؤسسة الخليج للاستثمار في إشارة إلى دول مجلس التعاون الخليجي الست "الشهية للعائد كبيرة في الوقت الحالي لذا اعتقد أن الطلب سيكون مرتفعا شاملة توعية وإرشادية لتوعية الطلاب بطرق الوقاية من فيروس كورونا".

ويضيف السامعي "أصدرنا تعميمات لجميع المدارس، بضرورة فرض الإجراءات الاحترازية والوقائية، وتوفير المعقمات وإلزام الطلاب بارتداء الكمامات".

كما يشير إلى تشكيل لجان ميدانية للإشراف والمتابعة وتقييم مدى التزام المدارس بوسائل الوقاية، قائلا "سيكون عاما دراسيا صعبا، لكننا لن نستسلم". وفي يوليو الماضي طالبت منظمة الأمم المتحدة بتوفير 385 مليون دولار، لتمويل دعم عملياتها المتعلقة بمكافحة انتشار كورونا في اليمن.

التعليم في اليمن يئن تحت وطأة التدهور الاقتصادي والحرب

فايروس كورونا تكالبت على الشعب اليمني". ويتابع "العديد من الأسر اليمنية أصبح تعليم أطفالها هما ثقيلا، كما لم يعد التعليم محافظا على مستوى جودته بسبب تدهور الأوضاع، ولم يعد هناك تدريس جاد يفيد الطلاب". واختتم "تزيد أولا إيقاف الحرب، وهذا هو مطلبنا الأول والأساسي، وبعد ذلك شيء سيكون على ما يرام، بما في ذلك التعليم".

كما تشير حسان علي الرادعي، الباحثة في الشؤون التربوية والاجتماعية، إلى أن "التعليم في اليمن يخوض معركة جديدة في ظل ظروف قاهرة أبرزها استمرار الحرب، وما خلفته من تدهور اقتصادي واجتماعي وسياسي".

وضعت أزمات اليمن المتراوحة بين التدهور الاقتصادي وويلات الحرب العودة المدرسية ومستقبل التعليم على محك المخاطر: حيث تسبب ذلك في ارتباك صرف رواتب المدرسين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، فضلا عن تردي القدرة الشرائية للمواطنين.

خلفت أسوأ أزمة إنسانية، حيث بات 80 في المئة من سكان اليمن بحاجة إلى مساعدات.

ونسبت وكالة الأناضول إلى محمد علي (من تعز، لديه ثلاثة أبناء في الدراسة) قوله إن "الظروف الاقتصادية الصعبة جعلت فرحة بدء العام الدراسي منقوصة".

ويوضح "قبل الحرب كان هناك استعداد وسعادة بتعليم الأبناء، وشراء مستلزماتهم، غير أن الظروف الحالية وغلاء الأسعار والمخاوف من تفشي

سلبت أوجاع الحرب في اليمن والمخاوف من تفشي فيروس كورونا، فرحة العام الدراسي الجديد حيث زادت العودة المدرسية عبئا إضافيا على المواطنين الذين يشكون تدهورا في القدرة الشرائية في ظل انهيار قيمة العملات وأزمات اقتصادية لا حصر لها. بدأت المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الدراسة للمرحلة الثانوية، على أن تبدأ الدراسة للمرحلة الأساسية مطلع أكتوبر المقبل.

فيما بدأت الجامعات داخل المناطق الخاضعة لجماعة الحوثي في استقبال الطلاب لإجراء اختبارات القبول للعام الدراسي الجديد، غير أن الجماعة لم تعلن موعدا لبدء الدراسة في المدارس. ويأتي هذا العام الدراسي في ظل تدهور أكبر للأوضاع المعيشية، جراء انهيار المتواصل للعملة المحلية، إذ تجاوز سعر الدولار نحو 800 ريال يمني. كما يتزامن مع مطالبات المعلمين في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية، بصرف علاوة مضاعفة لمواجهة غلاء المعيشة، فيما يشكو المعلمون في مناطق الحوثيين من عدم تسلم رواتبهم بشكل منتظم منذ سنوات.

ويعاني اليمن حربا مستمرة بين القوات الموالية للحكومة ومسلي الحوثي المسيطرين على عدة محافظات، بينها العاصمة صنعاء منذ عام 2014،



مستقبل التعليم في خطر